

Distr.: General
31 January 2008
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن السودان

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، التي طلب فيها المجلس إليّ أن أطلعته بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان. ويقدم التقرير تقييما للحالة العامة السائدة في البلد منذ تقريري السابق المقدم إلى المجلس، المؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/624)، إضافة إلى تحديث للمعلومات المتعلقة بأنشطة بعثة الأمم المتحدة في السودان.

ثانيا - الحالة الأمنية

٢ - ظلت الحالة الأمنية العامة في منطقة عمليات البعثة هادئة نسبيا على امتداد الفترة المشمولة بالتقرير. واحتدّت التوترات على أرض الواقع في تشرين الأول/أكتوبر عقب انسحاب الحركة الشعبية لتحرير السودان من حكومة الوحدة الوطنية، حيث وضع أفراد كل من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في حالة استنفار عالية. بيد أنه لم تندلع أي مواجهات بين القوات المسلحة التابعة للطرفين.

٣ - وفي عدة مناطق من جنوب السودان، أفضت النزاعات التي استعرت بشأن طرق الترحال وحقوق الرعي إلى اندلاع مواجهات بين المجموعات العرقية. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، شهدت ولاية جونقلي أعمال عنف بين أفراد من قبيلتي المورلي وبور دينكا، أسفرت عن مصرع ٥٦ من المدنيين وإصابة ما يزيد عن ٥٨ شخصا بجراح. ولم يحالف النجاح بعد المبادرات التي تقوم بها حكومة جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في سبيل تهدئة الوضع بالمنطقة. وقد أعلن الجيش الشعبي لتحرير السودان عن خطط لتعزيز انتشاره في المنطقة والشروع في نزع أسلحة المجموعات المحلية



المنسوبة للمورلي، بمن في ذلك بعض أفراد الميليشيات السابقين الذين لم تتزع أسلحتهم بعد أو لم يدبحوا في الوحدات المتكاملة المشتركة.

٤ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا زيادة المشاكل الأمنية في منطقة أبيي، بما في ذلك حول ميرام والجزء الشمالي من ولاية جنوب كردفان، المتاحمان كلاهما لجنوب دارفور. وأفادت البعثة، في جملة أمور، بوجود حواجز طرق في المنطقة المحيطة بحقول النفط في دفره وهجليج؛ ونشوب نزاع بين مواطنين محليين وإحدى الشركات النفطية؛ واختطاف عمال دوليين تابعين للشركة النفطية؛ ووقوع حوادث بين القبائل؛ واحتجاز المسافرين على نحو غير مشروع؛ وقيام حركة العدل والمساواة بأنشطة عدائية. ومن العوامل التي تفضي إلى زعزعة الاستقرار في هذه المنطقة وجود مجموعات مسلحة أخرى تدين بالولاء لكل من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، إضافة إلى قربها من جنوب دارفور.

٥ - وفي ٢٢ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، اندلعت مواجهات عنيفة بين أفراد قبيلة المسيرية ووحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان في مناطق ميرام، والقيرنيتي، والجرف، على مقربة من الحدود مع ولايتي شمال بحر الغزال وجنوب كردفان. وفيما ادّعت قبيلة المسيرية أن الجيش الشعبي لتحرير السودان حال دون قيامها برحلتها الموسمية صوب الجنوب، زعم الجيش الشعبي لتحرير السودان بأن مجموعات قبيلة المسيرية كانت مسلحة على نحو غير مشروع. وأفادت الأنباء بمصرع ٢٩ شخصا، وإصابة الكثيرين بجراح. وأدى الاجتماع المعقود بين زعماء قبيلة المسيرية والأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، إلى نزع فتيل التوترات جزئيا. وفي وقت لاحق، أوعز رئيس حكومة جنوب السودان، سلفا كير، إلى جميع ولايات الولايات أن يكفلوا حرية حركة الأشخاص والسلع صوب الجنوب. بيد أن مواجهات مماثلة اندلعت في المنطقة نفسها في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، ثم في ٤ كانون الثاني/يناير، وأسفر الحادثان عن مصرع ٤٦ شخصا.

ثالثا - التطورات السياسية

٦ - انتهت الأزمة السياسية بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني في ١١ كانون الأول/ديسمبر بإبرام اتفاق لتسوية عدد من المسائل الجوهرية المعلقة، مما يسر عودة الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى حكومة الوحدة الوطنية. وجاء هذا التطور الإيجابي في أعقاب مشاورات مكثفة بين الطرفين استمرت ٨ أسابيع. وفي الاتفاق المبرم بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، جدد الطرفان التزامهما باتفاق السلام الشامل في السودان نصاً وروحاً، وتعهدا بعقد مؤتمر وطني لتعزيز المصالحة الوطنية وإرساء

الديمقراطية. وكررت الرئاسة تأكيد التزامها بإتمام إعادة انتشار القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان؛ وتكليف الوحدات المتكاملة المشتركة بكفالة أمن المناطق النفطية؛ وتنفيذ قرارات المفوضية القومية للبتروول وإعادة تنشيط اللجان الخاصة بغية تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالعائدات النفطية.

٧ - وخلال فترة تعليق الحركة الشعبية لتحرير السودان مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية، واصلت مشاركتها في جميع الهيئات الأخرى المنبثقة عن اتفاق السلام الشامل في السودان والهيئات الدستورية على كل من الصعيد القطري وصعيد الولايات. فعلى الصعيد القطري، عاد المشرعون المنتمون إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى عملهم عندما استأنف المجلس الوطني دورته في تشرين الأول/أكتوبر. وواصلت اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار ومفوضية الرصد والتقييم أداء المهام المنوطة بهما. أما على صعيد الولايات، فقد واصل العمل سوية كل من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان العضوين في حكومة جنوب السودان والجمعية التشريعية لجنوب السودان. والأهم من ذلك أن الطرفين استمرا في إجراء المشاورات لمعالجة أوجه الخلاف بينهما بشأن تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

٨ - وما زالت طائفة من التشريعات البالغة الأهمية معلقة، مما حدا بالمجلس الوطني أن يمدد دورته الحالية حتى منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وأدرج مشروع قانون الشرطة في جدول أعمال المجلس الوطني في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، غير أنه سُحب في وقت لاحق دون إبداء الأسباب. وجرى إقرار مشروع قانون القوات المسلحة في ٤ كانون الأول/ديسمبر. وأصدرت عشرة أحزاب سياسية بياناً مشتركاً تعترض فيه على بعض العناصر الواردة في مشروع القانون، وتعارض إقراره في صيغته الحالية. وفي جواب، استهلت الجمعية التشريعية لجنوب السودان مناقشتها بشأن ميزانية عام ٢٠٠٨. وأُجِّلت جميع مشاريع القوانين المعروضة على الجمعية التشريعية لجنوب السودان حتى الدورة البرلمانية المقبلة. وعلى مستوى الولايات، واصل رئيس حكومة جنوب السودان، سلفا كير، إعادة تشكيل حكومات الولايات.

٩ - وفي جنوب السودان، عملت حكومة جنوب السودان وزعماء الولايات المنتمون إلى كل من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان على نحو متضافر بغية نزع فتيل أحداث عديدة كان من شأنها أن تسفر عن إراقة الدماء. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تدخل مجلس وزراء ولاية أعالي النيل من أجل إبطال قرار كان قد اتخذته الوالي السابق لولاية أعالي النيل يقضي بالحظر التام للمرور النهري والبري إلى داخل الولاية. وبفضل ذلك

الإجراء السريع الذي اتخذته مجلس الوزراء المختلط بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، رُفِع الحصار الاقتصادي المفروض بحكم الواقع والذي كان قد أدى إلى ارتفاع أسعار السوق وتسبب في إشاعة الهلع بين صفوف السكان. وفي أعقاب مصرع أحد جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان على يد رحّل عرب، قام نائب والي الولاية بزيارة المنطقة المتوترة، في كانون الأول/ديسمبر، بغية إعادة الهدوء والحيلولة دون شنّ عمليات انتقامية. وعلى امتداد منطقة الجنوب، عكف الزعماء المحليون بشكل استباقي على التسوية السلمية للصراعات الناجمة عن موسم الجفاف والمنازعات حول مقاليد الزعامة السياسية المحلية.

١٠ - وفي الوقت نفسه، ما برح حزب المؤتمر الوطني يشارك في الحوار الجاري مع بعض أحزاب المعارضة في المنطقة الشمالية، بما في ذلك حزب الأمة الوطني والحزب الشيوعي في السودان، والذي يرمي حسيما تفيد التقارير إلى إيجاد أرضية مشتركة بشأن التحول الديمقراطي والانتخابات ومسألة دارفور.

رابعاً - تنفيذ اتفاق السلام الشامل

إعادة نشر القوات

١١ - لم تكتمل بعد إعادة نشر القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي إثر الجهود الحازمة التي بذلها كلا الطرفين وبعثة الأمم المتحدة في السودان، أُحرز تقدم بشأن الاتفاق على شروط وقف تصعيد التوتر السائد في المنطقة الحدودية الحساسة، والعودة بتنفيذ الترتيبات الأمنية لاتفاق السلام الشامل إلى المسار الصحيح. غير أن هذا الإنجاز ما زال ينتظر التطبيق الكامل على أرض الواقع.

١٢ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار على أن توزع إلى القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان بالتقيد بالحدود الحالية بين الشمال والجنوب، ريثما يجري ترسيم حدود الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، وبعدم نقل أي قوات نحو المنطقة الحدودية، وعدم اتخاذ أي إجراءات انفرادية في حالة نشوب نزاعات. واتفقت الأطراف على وجوب أن تكمل القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان على نحو متزامن إعادة نشر قواتهما على شمال الخط وجنوبه على التوالي بحلول ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، على أن يكتمل نشر الوحدات المتكاملة المشتركة في الموعد نفسه. وأوعزت اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار كذلك إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان أن يكمل إعادة نشر قوات المليشيا المساندة للجيش الشعبي لتحرير السودان

في ديباب (جنوب كردفان) وأبو مطارق (جنوب دارفور) بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ورفع القيود المفروضة على مراقبي وقف إطلاق النار ليتسنى التحقق من هذه العملية.

١٣ - بيد أن اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار طعنت في هذه القرارات، وأدى استمرار عدم الثقة، إضافة إلى الجمود السياسي السائد بين الأطراف والذي لم يكن قد وجد طريقه إلى التسوية آنذاك، إلى عرقلة تنفيذ القرارات في بادئ الأمر. وفي إثر التدخل الذي قام به ممثلي الخاص للعراق، أشرف جيهانجير قاضي، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قطعت الأطراف على نفسها التزاماً بتنفيذ القرارات المتخذة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر بحسن نية، وبأن يتم تنفيذها في آن واحد كصفقة شاملة. وأصدرت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار توجيهات تنفيذية فيما يتعلق باحترام الحدود بين الشمال والجنوب؛ وإعادة نشر القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان بحلول ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ ونشر الوحدات المتكاملة المشتركة بحلول الموعد نفسه؛ وتجريد المنشآت النفطية من السلاح؛ وإعادة نشر القوات الموجودة في ديباب وأبو مطارق وأيضاً فصيلة من القوات المسلحة السودانية إلى مالوال/روماكر؛ والإفراج الرسمي عن جنود القوات المسلحة السودانية الذين جرى تسريحهم.

١٤ - وفي ٩ كانون الثاني/يناير، أعلنت القوات المسلحة السودانية أنها أكملت إعادة الانتشار من الجنوب وفقاً للموعد النهائي المتفق عليه. غير أنه لم يتسنّ رصد جميع التحركات والتحقق منها. وتشير الأرقام التي تحققت منها بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى أن ٨٨ في المائة من جنود القوات المسلحة السودانية البالغ عددهم زهاء ٤٦ ٠٠٠ جندي قد أعيد نشرهم في ١٥ كانون الثاني/يناير. ويشمل هذا الرقم الجنود الذين جرى تسريحهم طوعية والذين يشكلون نسبة ١٦,٢ في المائة من المجموع. على أن الجيش الشعبي لتحرير السودان ما زال يشكك في مدى التسريح الطوعي الذي أنجزته القوات المسلحة السودانية، والمسألة هي قيد نظر اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار.

١٥ - وواصلت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان إعادة انتشارها من ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان في كانون الثاني/يناير. بيد أن القوات المسلحة السودانية رفضت ادعاء الجيش الشعبي لتحرير السودان بأن منطقة تجمعها في البحيرة البيضاء/جاو إنما تقع جنوب خط الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٥٦. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ظلت نسبة إعادة نشر قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في حدود ٨,٥ في المائة من أصل قوام أعلن عنه يبلغ ٥٩ ٠٠٠ جندي. وقد أحيل التراع بشأن البحيرة البيضاء/جاو إلى اللجنة

السياسية لوقف إطلاق النار، بينما أقامت بعثة الأمم المتحدة في السودان قاعدة مؤقتة هناك لرصد الحالة.

١٦ - وشرعت القوات المساندة للجيش الشعبي لتحرير السودان المربطة في ديباب وأبو مطارق في إعادة نشر قواتها أيضا صوب جنوب السودان. غير أنها لم تكن قد انتشرت بعد في ١٥ كانون الثاني/يناير إلى مناطق التجمع المتفق عليها، بل توقفت في المناطق مثار الخلاف في محيط خط الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ المتنازع عليه. وقد أضحى وجودها المستمر في هذه المناطق الحساسة مبعث توتر، وتعكف بعثة الأمم المتحدة في السودان حاليا على معالجة المسألة من خلال هياكل وقف إطلاق النار.

تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة

١٧ - في كانون الثاني/يناير، وصلت نسبة قوام الوحدات المتكاملة المشتركة القائمة إلى ٨٢,٢ في المائة من الأفراد المأذون بهم البالغ عددهم ٣٩ ٠٠٠ فرد. وفي تطور إيجابي، رحبت اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار بقرار مجلس الأمن ١٧٨٤ (٢٠٠٧) وبالتعهد بدعم تمويل وتدريب الوحدات المتكاملة المشتركة. وأعربت اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار أيضا عن تقديرها لقيام بعثة الأمم المتحدة في السودان بإنشاء خلية لدعم الوحدات المتكاملة المشتركة، وحثت الرئاسة على ترشيح تمويل ولوجستيات الوحدات المتكاملة المشتركة.

أبيي وترسيم الحدود

١٨ - ما زال التوصل إلى حلّ بشأن مسألة أبيي بعيد المنال. وقد وافقت الرئاسة، كجزء من اتفاق ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، على إنشاء آلية لتنفيذ بروتوكول أبيي. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر قام النائب الأول لرئيس الجمهورية، سلفا كير، بصفته رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، بتعيين إدوارد لينو رئيساً للحركة في أبيي، على أن يضطلع بمسؤولية الإدارة العامة للمنطقة، ريثما يتم إنشاء إدارة مدنية. ومع أن هذا التعيين قوبل ببعض القلق من جانب قبيلة المسيرية، إلا أنه بدا وكأنه يقدم حلاً مؤقتاً لعدم توفر الإدارة في أبيي. وأعلن حزب المؤتمر الوطني أن التعيين لا يشكل خرقاً لبروتوكول أبيي.

١٩ - وتعهدت الرئاسة أيضاً، في اتفاق ١١ كانون الأول/ديسمبر، بتخصيص الأموال لترسيم الحدود والإعدادات لتعداد السكان والانتخابات. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت أن اللجنة التقنية المخصصة المعنية بالحدود انتهت من عملية تصنيف الخرائط والوثائق وستبدأ قريباً بترسيم الحدود على الخرائط. ومن المتوقع أن تقدم اللجنة تقريرها إلى الرئاسة

في الربع الأول من عام ٢٠٠٨، حيث يقتضي الأمر موافقتها على التوصيات قبل أن يبدأ الترسيم الفعلي. وتقدم الأمم المتحدة الدعم المادي والتقني للعملية.

التعداد القومي والانتخابات

٢٠ - لم يحرز تقدم يُذكر في الإعداد للانتخابات أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض. كما أحرزت المواجهة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان التوصل إلى صيغة نهائية لمشروع قانون الانتخابات من جانب المفوضية القومية لمراجعة الدستور. وكان ينبغي لمشروع القانون أن يكون قد قُدّم إلى المجلس الوطني خلال دورته لشهر تشرين الأول/أكتوبر. ومنع هذا التأخير بدوره تأسيس المفوضية القومية للانتخابات.

٢١ - وأعاق عدد من العوامل إحراز تقدم في التخطيط لإجراء تعداد قومي. وبنهاية كانون الأول/ديسمبر، كان رسم الخرائط الميدانية قد أُنجِز بنسبة ٩٤ في المائة في الشمال، ونسبة تقارب ٨٧ في المائة في الجنوب، و ٦٠ في المائة في جنوب دارفور، و ٨٠ في المائة في شمال دارفور وغربها. وجرى إحراز تقدم في طباعة الخرائط والأدلة، لكن طباعة استبيان التعداد نفسه تأجلت حتى كانون الثاني/يناير بسبب المنازعات بين حزبي المؤتمر الوطني بشأن أسئلة تتعلق بالأصل والدين. ولا يزال عدم توفر القدرات في لجنة جنوب السودان للتعداد والإحصاءات والتقييم يطرح إحدى المشاكل. وحُدّدت نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ كمهلة جديدة لاستكمال رسم خرائط ولايات جنوب السودان.

٢٢ - ونظراً لحالات التأخير تلك، تأجل التعداد مرة ثانية، من ٢ شباط/فبراير إلى النصف الثاني من شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وساهم أيضاً التأخير في التمويل من جانب حكومة الوحدة الوطنية وعدم كفاية الدعم الخارجي في عدم إحراز أي تقدم. وليس من الواضح ما إذا كان سيتسنى للجنة التعداد إجراء تعداد كامل أو تعداد جزئي فقط. وبدأت الآثار المترتبة على تأخير التعداد فيما يتعلق بالعملية الانتخابية المقبلة، ولا سيما أثرها على تحديد الدوائر الانتخابية، تشكل مثار قلق متزايد.

تقاسم الثروة

٢٣ - تشير الأرقام التي نشرتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني إلى أن مجموع عائدات النفط لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بلغ أكثر من ٥٣٠ مليون دولار، تتكون من قرابة ٤٢٠ مليون دولار لعائدات لتصدير النفط، وما يربو على ١١٦ مليون دولار تمثل عائد المبيعات المحلية. وشكّل هذا أكبر مبلغ يُسجّل من عائدات النفط منذ بدء إنتاج النفط في البلد. وبحسب المصدر نفسه، تجاوز نصيب حكومة جنوب السودان من عائدات

النفط مبلغ ٢٠٨ ملايين دولار، منها مبلغ ١٧٢,٤ مليون دولار من الصادرات ومبلغ ٣٩,٩ مليون دولار من المبيعات المحلية. وبلغ نصيب الولايات المصدرة للنفط ما يربو على ٩,٥ ملايين دولار.

مفوضية الرصد والتقييم

٢٤ - أنشئت مفوضية الرصد والتقييم لرصد تنفيذ اتفاق السلام الشامل ولإجراء تقييم منتصف المدة لترتيبات الوحدة التي ينص عليها الاتفاق. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، استقال رئيس مفوضية الرصد والتقييم، السفير توم فرالسين من منصبه، ومن المفهوم أن أعضاء المفوضية يتشاورون حالياً بشأن تعيين رئيس جديد. وسيكون من المهم أن تعين الرئاسة رئيساً جديداً لمفوضية الرصد والتقييم على سبيل الأولوية.

خامساً - تنفيذ عمليات السلام الأخرى في السودان

٢٥ - في كانون الأول/ديسمبر، أصدر رئيس الجبهة الشرقية ومساعد الرئيس، موسى محمد أحمد، بياناً صحفياً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام لشرق السودان، جاء فيه أن آليات التنفيذ قد وُضعت، وأن صندوق تعمير شرق السودان سيبدأ تنفيذ المشاريع الإنمائية في عام ٢٠٠٨. والتقى الرئيس الإريتري آسياس أفورقي والسيد أحمد في كانون الثاني/يناير لاستعراض تنفيذ اتفاق السلام لشرق السودان الذي كانت إريتريا الوسيط في إبرامه. ووفقاً لما ذكرته المصادر الإريترية الرسمية، فقد جرى التشديد أثناء الاجتماع على أن التوصل إلى اتفاق سلام لشرق السودان سيتطلب المزيد من العمل على الرغم من حسن نوايا الطرفين. وتعهد الرئيس أفورقي بمواصلة عقد المحادثات مع حكومة السودان في هذا السياق، وشدد أيضاً على أن المسؤولية تملّي على الجبهة الشرقية أن تكون موحدة وأن تضطلع بدور الشريك في حكومة الوحدة الوطنية.

٢٦ - وفيما يتعلق بالعملية السياسية في دارفور، قام مبعوثي الخاص يان إلياسون ونظيره في الاتحاد الأفريقي سالم أحمد سالم، منذ محادثات السلام التي جرت في سرت، بالجماهيرية العربية الليبية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بتكثيف المشاورات مع حكومة السودان والحركات غير الموقعة الموجودة في دارفور وفي جوبا بهدف جعل الأطراف أكثر استعداداً لبدء محادثات موضوعية. وأثناء شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بجهود التوحيد التي بذلتها الحركات فأصبحت تضمها حالياً خمسة تجمعات رئيسية هي: جيش تحرير السودان - جناح الوحدة، وجيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد، وجيش تحرير السودان - جناح عبد الشافي، وجيش تحرير السودان -

جناح خليل إبراهيم، وحركة العدل والمساواة. لكن الحالة لا تزال غير مستقرة، ولا تزال هذه الائتلافات هشة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال يتعين على الحركات أن تتفق على مواقف مشتركة وعلى وفد للمشاركة في المفاوضات، قبل أن يصبح بالإمكان بدء المحادثات الموضوعية بين الأطراف. ويؤدي تدهور الحالة الأمنية على الأرض، وخصوصاً في غرب دارفور، وكذلك التوترات المتجددة في العلاقة بين السودان وتشاد، إلى تعقيد عملية البحث عن تسوية سياسية. ويجب على جميع الأطراف وقف أعمال القتال والإعداد جدياً للمحادثات.

٢٧ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان أيضاً تقديم الدعم المالي واللوجستي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والفريق المشترك لدعم الوساطة في دارفور. وفي حين كان التعاون بين البعثة والعملية المختلطة مرضياً عموماً، سيجري العمل على تعزيز التنسيق المنهجي بين البعثتين وبين الفريق المشترك وذلك لكفالة الفعالية فيما يتعلق بكل من المسائل الموضوعية والدعم اللوجستي والإداري. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأت قيادة البعثة والعملية المختلطة وفريق دعم الوساطة المشترك فرقة عمل مشتركة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ للتوصية بالسياسات والآليات المطلوبة للتنسيق الفعال في المجالات ذات الاهتمام المشترك. ويجري حالياً وضع السياسات والآليات المناسبة.

٢٨ - وما برحت المحادثات بين جيش الرب للمقاومة وحكومة أوغندا متوقفة منذ توقيع الاتفاق بشأن مبدأي المساءلة والمصالحة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وزار وفد جيش الرب للمقاومة كمبالا في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وهي أول رحلة رسمية يقوم بها منذ بداية العصيان الذي استمر عقدين. وبقي الوفد في أوغندا حتى منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر، حيث اضطلع بتنفيذ حملة توعية وإجراء المشاورات وتجديد اتفاق وقف أعمال القتال مع حكومة أوغندا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ويعتزم جيش الرب للمقاومة عقد مشاورات في ريكوانغبا، بالسودان، بشأن الآليات المتعلقة بمبدأي المساءلة والمصالحة، ولوضع استراتيجية لاستئناف المحادثات مع حكومة أوغندا في إطار جهود الوساطة التي تبذلها حكومة جنوب السودان. وتعد هذه الخطوات أساسية لتقديم محادثات السلام. وسيواصل مبعوثي الخاص المعني بالمناطق المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة، جواكيم شيسانو، تيسير الحوار مع الطرفين، بهدف مساعدتهما على المسارعة في اختتام الخطة المتعلقة بالمساءلة والمصالحة. وتواصل بعثة الأمم المتحدة في السودان توفير الدعم اللوجستي للعملية.

سادسا - تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان

المساعي الحميدة والمصالحة

٢٩ - ما برح بذل المساعي الحميدة يشكل جزءاً هاماً من أنشطة البعثة خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. وقد عقدت البعثة اجتماعات منتظمة مع السلطات المدنية والعسكرية على الصعيدين الوطني والمحلي وصعيد الولايات بهدف المساعدة على إنهاء التوتر وتشجيع حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان على تسوية خلافاتهم عن طريق الحوار. والتقى ممثلي الخاص، عدة مرات بأعضاء في الرئاسة ومسؤولين رئيسيين آخرين في الخرطوم وفي جوبا، وأكد على ضرورة أن يظهر الطرفان مرونة، وشدد على الأهمية القصوى للنجاح في تنفيذ اتفاق السلام الشامل من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين والتنمية المستدامة في جميع أنحاء السودان. وفي كانون الأول/ديسمبر، مثل الأمم المتحدة في اجتماع للشركاء الإقليميين المعنيين بتنفيذ اتفاق السلام الشامل عقد في أديس أبابا وترأسته وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

٣٠ - وقد قلصت القيود التي فرضت على حركة الموظفين العسكريين والمدنيين في منطقة أبيي من أعمال البعثة إلى حد كبير في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، وذلك على الرغم من بعض المرونة التي مُنحت لموظفي البعثة المدنيين للسفر من أجل مشاريع محددة، إلا أن كلا الطرفين رفعاً القيود إثر اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار في ١ كانون الأول/ديسمبر، وإن كان رفع القيود طُبّق لفترة مؤقتة ومصحوباً ببعض الشروط. ومع ذلك، فإن هذا التطور مدعاة للترحيب، فقد أتاح للبعثة فرصة تجديد الاتصالات والتنسيق مع أصحاب المصلحة شمال وجنوب أبيي.

٣١ - وتركز الكثير من الجهود على المنطقة التي سادها التوتر حول أبيي والحدود بين الشمال والجنوب المتنازع عليها. وقد ساعدت البعثة، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، على تسهيل الاتصال بين قبيلتي الدينكا والمسيرية من أجل التخطيط للانتقال السلمي للرحل عبر نهر كير/بحر العرب، وإنشاء لجان محلية لفض النزاعات القبلية فيما بين الرحل والمجتمعات الزراعية.

٣٢ - وفي إثر رفع القيود على تحركات البعثة، تصرفت على وجه السرعة من أجل الوصول إلى المناطق المهملة ومعالجة الشواغل التي ساورت أفراد قبيلة المسيرية بشأن إغفالهم في عملية السلام. وفي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بقيادة قبيلة المسيرية في الجلد ودياب بهدف إنجاز خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للإنعاش والتنمية في منطقة أبيي. وستقدم هذه الخطة قريباً إلى المانحين لتمويلها. وبدأت البعثة

أيضاً عدة مشاريع ذات الأثر السريع كان تنفيذها قد تأخر بسبب القيود السابقة على الحركة.

نشر القوات العسكرية وأنشطتها

٣٣ - في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، كان ٩٥ في المائة من قوام القوة المأذون بها (أي ٢٦٧ ٩ من أصل العدد الكلي وهو ٧١٦ ٩) قد نشر في منطقة عمليات البعثة، بمن فيهم ٥٤٤ مراقباً عسكرياً و ١٩١ ضابطاً أركان و ٨٥٣٢ من أفراد القوات.

٣٤ - واستمرت هياكل رصد وقف إطلاق النار التي ترأسها البعثة بالعمل بصورة فعالة على الرغم من حالة المواجهة داخل حكومة الوحدة الوطنية. وقد رصدت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار واللجان العسكرية المشتركة في المنطقة وأفرقة الرصد المشتركة بصورة دقيقة عدداً من بؤر التوتر في منطقة حدود أول كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، وأنهت بسلام حالات انطوت على تمركز مكثف للقوات ومواجهات مسلحة في روماكير/وارتينغ في ولاية بحر الغزال، وفي المجلد وديباب في منطقة أبيي، وفي بينتيو في ولاية الوحدة وفي ولاية أعالي النيل. وعقدت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار عدداً من الاجتماعات العادية والطائرة تناولت مسألة إعادة نشر القوات وعمليات التحقق التي تقوم بها الوحدة المتكاملة المشتركة. وقامت البعثة بتعديل نشر المراقبين العسكريين التابعين لها لضمان رصد حركة القوات بصورة سريعة وفعالة.

٣٥ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٨٤ (٢٠٠٧)، الذي أشار فيه المجلس إلى ولاية البعثة فيما يتعلق بالاتصال بالمانحين الثنائيين بشأن تقديم الدعم للوحدات المتكاملة المشتركة، عقدت البعثة، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر، مشاورات مع ممثلي البلدان المانحة المحتملة. وخلصت هذه الاجتماعات إلى أنه يتعين الوفاء بالاحتياجات اللوجستية للوحدات المتكاملة المشتركة من جانب حكومة الوحدة الوطنية بمساعدة الجهات المانحة. وأنشأت البعثة خلية دعم للوحدات المتكاملة المشتركة ستعمل على وضع خريطة طريق للمساعدات الدولية وتنسيق الدعم لنشر الوحدات وبناء قدراتها على المدى الطويل. وقدمت البعثة الدعم اللوجستي لتسهيل نقل الأزياء الرسمية والخيام إلى المناطق الرئيسية.

٣٦ - وفي منطقة أبيي، رصدت البعثة بصورة مكثفة الجماعات المسلحة الأخرى وعمليات تطوير الوحدة المتكاملة المشتركة المحلية. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، تم التحقق من ١٥٠٠ فرد من الأفراد الذين كانوا تابعين للجماعات المسلحة الأخرى وأدجموا في القوات المنحازة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقدمت البعثة أيضاً دعماً هندسياً لتنفيذ

المشاريع ذات الأثر السريع لصالح المجتمع المحلي، بما في ذلك إنشاء مراكز شرطة وطرق وشبكات مجاري في أبيي.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٧ - طلب مجلس الأمن في قراره ١٧٨٤ (٢٠٠٧) إجراء استعراض تفصيلي لمدى التقدم المحرز في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتقديم توصيات في هذا الصدد. ويجري حالياً تنفيذ هذا الاستعراض، وأنوي تقديم توصيات متصلة بالأمر في تقريره عن شهر نيسان/أبريل في سياق تحديد ولاية البعثة.

٣٨ - ومنذ توقيع اتفاق السلام الشامل، لم يحرز سوى تقدم طفيف في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الأوضاع السياسية السائدة التي لم تعط الأطراف حوافز كافية لتقليص حجم قواتها المسلحة. ومما أعاق أيضاً إحراز التقدم ضعف القدرات لدى الهيئات الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومع ذلك، فإن الضغوط السياسية والمالية على الأطراف لتسريح قواتها بدأت تتصاعد، كما تحسنت درجة التزام الأطراف في الأشهر الأخيرة.

٣٩ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تقدماً هاماً تمثل في توقيع الرئاسة على الخطة الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تنص على تنفيذ مرحلي لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتعدد السنوات. وستشمل المرحلة الأولى، التي ستبدأ خلال عام ٢٠٠٨، ٤٥ ٠٠٠ مقاتل سابق من كل من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان. ولم تحدد بعد الأعداد المخطط لها للفترات التالية وكذلك النهج الواجب اتباعه في المناطق الانتقالية. وستقوم القوات المسلحة التي يتبع لها المستفيدون من البرنامج بعملية نزع السلاح وستحتفظ بالأسلحة المسلّمة. وستدرج أي عمليات منهجية لتخفيض الأسلحة أو تدميرها في إطار تدابير مستقبلية لإصلاح القطاع الأمني وليس ضمن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بحد ذاته. وقد أعد كل من لجنتي الشمال والجنوب لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قائمة أولية ضمت كل واحدة حوالي ٥٠ ٠٠٠ مستفيد محتمل، ويتعين الآن وضع خطط تنفيذية وميزانيات وتنظيم حملات إعلامية.

٤٠ - وقد عززت البعثة من عملها مع لجنتي الشمال والجنوب وهي تتعاون معهما بصورة وثيقة في إعداد إطار دعم الأمم المتحدة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونظراً للتحديات اللوجستية الكبيرة، هناك حاجة ملحة إلى قيام حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان بتحديد احتياجاتهما في مجال بناء القدرات الوطنية. ويلزم أيضاً

توفير منتدى تنسيق رفيع المستوى يمكن للحكومتين من خلاله مناقشة النهج الذي يتبعه كل منهما مع الأمم المتحدة ومع الجهات المانحة. وهناك قلق من أن عمليات تخطيط إعادة الإدماج الحكومية تأخرت عما كان مقرراً لها مما قد يؤخر عملية التسريح عن موعدها.

٤١ - وعملاً بالفقرة الفرعية ١٦ (أ) من القرار ١٧٨٤ (٢٠٠٧)، دعا ممثلي الخاص الحكومة السودانية إلى المشاركة في العملية التشاورية المتعلقة بزيادة تطوير استراتيجية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ودور بعثة الأمم المتحدة في السودان في هذا الصدد. وأعرب رئيس المجلس الوطني المعني بتنسيق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان، أثناء اجتماعه بممثلي الخاص والمنسق المقيم في ٧ كانون الثاني/يناير، عن دعمه لوضع آلية تنسيق رفيعة المستوى مع الجهات المانحة. وهذا التطور مدعاة للترحيب، وإنني أشجع حكومة الوحدة الوطنية على متابعة هذا النوع من التفاعل مع الأمم المتحدة الذي من شأنه توجيه عملية وضع السياسات المتعلقة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان.

قوات الشرطة

٤٢ - في ١٤ كانون الثاني/يناير، كان إجمالي عدد مستشاري الشرطة التابعين للبعثة ٦٤٥ مستشاراً ينتمون إلى ٤٤ بلداً مساهماً (من فيهم ٤٠ مستشارة من ١٤ بلداً). وينتشر أفراد الشرطة حالياً في ٢١ موقعاً داخل منطقة البعثة.

٤٣ - وقد وضعت شرطة الأمم المتحدة نظام نقاط مرجعية، وهو مؤشر أعمال الشرطة الديمقراطية، بهدف تقييم القدرات الإدارية والمهنية لجهاز الشرطة في جنوب السودان بناءً على المعايير الأساسية لأعمال الشرطة الديمقراطية. واستناداً إلى هذا المؤشر، يحتل الجهاز المرتبة ١٤,٥ على مقياس مؤلف من ١٠٠ درجة من ناحية القدرات المهنية. ومن التحديات التي أبرزها تقييم جهاز الشرطة في جنوب السودان التغيب وانعدام الانضباط وسوء استخدام الأسلحة النارية. وأشار التقييم أيضاً إلى مشاركة قوات الأمن، بما فيها جهاز الشرطة في جنوب السودان والوحدات المتكاملة المشتركة في تنفيذ أنشطة إجرامية في الجنوب.

٤٤ - وأنجزت البعثة تقييم الاحتياجات التدريبية لشرطة حكومة السودان في ولايتي النيل الأزرق والنيل الأبيض. وبدأت عملية التدريب في ولاية سنّار، حيث تلقى ٢٧٨ عنصراً تدريباً على مهارات الحاسوب الأساسية، ومراعاة الفوارق بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والشرطة المجتمعية، وإدارة مسرح الجريمة، والتحقيقات، وإدارة المرور.

حقوق الإنسان

٤٥ - واجه إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حالات تأخير. وكانت المفوضية القومية لمراجعة الدستور قدمت، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، المشروع النهائي لقانون مفوضية حقوق الإنسان إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه. بيد أن الخلافات استمرت بين شركاء اتفاق السلام الشامل حول معايير العضوية في المفوضية والصلاحيات الممنوحة لها في مجال التحقيق.

٤٦ - وواصلت البعثة خلال الفترة المشمولة بالاستعراض تقديم الدعم التقني لحكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان بهدف تعزيز قدرات الطرفين في مجال حقوق الإنسان. وواصلت البعثة أيضاً رصد حالة حقوق الإنسان في السودان. وجرى توثيق حالات احتجاجات تعسفي وإساءة معاملة محتجزين في جميع أنحاء البلد. كما جرى توثيق حالات احتجاجات مطولة لم يبلغ فيها المحتجزون عن سبب توقيفهم ولم يتم تقديمهم للمثول أمام سلطة قضائية.

٤٧ - وواصلت البعثة رصد تقارير عن حالات تهديد الأمن المدني ومتابعتها. وفي جنوب السودان، تواصلت انتهاكات قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والوحدة المتكاملة المشتركة في ولاية غرب الاستوائية، بما في ذلك أعمال المضايقة والترهيب. وتواصلت هجمات زعم أنه قام بها أفراد قبيلة الموري في ولاية جونقلي. وخلال الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، تم الإبلاغ عن ٢٥ غارة أسفرت عن مقتل ١٣٩ مدنياً. وتؤدي هذه الغارات إلى خلق جو من انعدام الأمن وإلى تشريد مؤقت للسكان، وتدفع المدنيين إلى إعادة التسليح مما يزيد التوتر فيما بين مجتمعات الدنكا والنوير والموري.

٤٨ - وما زالت عمليات الهدم والنقل القسري تمارس في ولاية الخرطوم. وقد أعاققت الغارات المتكررة التي تشنها قوات الشرطة جهود تحسين الأوضاع وخصوصاً في المخيمات. ومن الأمور مثار القلق في دارفور تركيز الحكومة المتزايد على عمليات العودة. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر ما حدث مؤخراً من نقل قسري لحوالي ١٠ ٠٠٠ شخص من مخيم أوتاش كانوا قد لجؤوا إليه هرباً من أعمال العنف وانعدام الأمن في مخيم كالما (جنوب دارفور).

المساعدة الانتخابية

٤٩ - أحرز تقدم في عملية إنشاء قدرة انتخابية للبعثة في المقر وفي جنوب السودان على السواء. وقد بدأ موظفون رئيسيون بممارسة مهامهم، كما تم إنشاء مكتب في جوبا. وواصلت البعثة رصد الأعمال التحضيرية لإجراء التعداد السكاني وواصلت الاجتماع

بصورة دورية مع الشركاء الدوليين بشأن التخطيط للمساعدة الانتخابية. ولكن غياب التقدم في مجال سن قانون انتخابي لا يزال يعوق عملية التخطيط التنفيذي. ويؤمل أن تعقد جلسة برلمانية خاصة تبحث بشأن القانون الانتخابي قبل انعقاد الدورة العادية القادمة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

سيادة القانون

٥٠ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان رصد التطورات فيما يتعلق بسيادة القانون. ففي جنوب السودان، ما زال تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان من جيش للمتمردين إلى قوة مسلحة نظامية يشكل تحدياً ويهدد بتقويض القانون والنظام وإقامة العدل والتمسك بحقوق الإنسان. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، حدد رئيس قضاة جنوب السودان ولايات رئيسية لغرض إنشاء محاكم خاصة لمعالجة مشكلة ضخامة عدد الأشخاص الموجودين في الحبس الاحتياطي. وعلى نفس المنوال، سُنَّشاً محاكم خاصة لتسوية النزاعات العابرة لحدود الولايات.

٥١ - وأكملت البعثة نشر ضباط السجون في السجون الرئيسية الواقعة في جنوب السودان. وُجِّع خمسة وعشرون من ضباط السجون المعارين في مكان واحد لتوفير التدريب والإرشاد والدعم الاستشاري لضباط السجون في جنوب السودان. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أكمل حوالي ٩٠٠ جندي من الجنود السابقين للجيش الشعبي لتحرير السودان الذين جرى استيعابهم مؤخراً في دائرة سجون جنوب السودان دورة تدريبية مدتها ١٠ أشهر قامت البعثة والسلطات المعنية بتصميمها وتنظيمها. وواصلت لجنة تطوير السجون في الخرطوم رصد أنشطة إصلاح السجون. وفي الوقت نفسه، جرى التوقيع على مشروع مشترك لترميم سجن النساء بأم درمان بين البعثة وسفارة الدانمرك.

الإعلام

٥٢ - نظمت البعثة في جنوب السودان لقاءات مفتوحة على مدى ١٢ يوماً في البلدات والقرى للتوعية باتفاق السلام الشامل والدور الذي يضطلع به المواطنون والمؤسسات في المجتمع الديمقراطي. وضم المشاركون مسؤولين حكوميين وأعضاء من البرلمان وزعماء القرى وشيوخها، والمدرسين والزعماء الدينيين، الذين تلقوا تدريباً للاضطلاع بعمليات التثقيف في مجتمعاتهم المحلية. ومن المقرر تنظيم لقاءات مفتوحة إضافية في الأشهر المقبلة.

٥٣ - ووسعت إذاعة البعثة (مرايا إف إم) مرة أخرى شبكتها في جنوب السودان. وبدأت محطة لإعادة الإرسال عملها في "بور" في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، وبذلك مبلغ عدد

محطات إعادة الإرسال ذات التضمين الترددي في جنوب السودان ٨ محطات. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، بدأت إذاعة مرايا البث على الموجة القصيرة لمدة ثلاث ساعات يوميا، وستقدم من خلاله سلسلة من البرامج المنتجة خصيصا بشأن اتفاق السلام الشامل وتوافق الآراء، وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. وواصلت إذاعة مرايا دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ببرامج ورسائل إذاعية أسبوعية تبث على محطات الإذاعة التابعة لولاية دارفور في الفاشر ونيالا والجنيينة.

المساعدة الإنسانية

٥٤ - واصل جنوب السودان والمناطق الانتقالية إحراز تقدم صوب الانتعاش، رغم استمرار العديد من التحديات في المجال الإنساني. ويمكن بوجه عام تصنيف أغلبية البرامج المخطط لها لعام ٢٠٠٨ كبرامج للإنعاش في مرحلة مبكرة، مع استمرار الجهود الرامية إلى إنشاء آلية تمويل مرنة مناسبة.

٥٥ - وأدى تطوير البنيات التحتية الأساسية، ولا سيما إصلاح الطرق والجسور، إلى تحقيق تحسّن كبير في العلاقات التجارية مع كينيا وأوغندا، ويسر توسيع نطاق القطاع الخاص في المدن التي تشهد نمو سريعا مثل جوبا. وستعمل المشاريع المندرجة في إطار الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، مثل البرنامج الجامع للصحة، على تحسين نوعية ما يُقدم من خدمات أساسية. ومع حلول موسم الجفاف، زادت الأمم المتحدة وشركاؤها مما يُبذل من جهود لتوفير البذور والأدوات بهدف التخفيف من آثار الفيضانات في العديد من أنحاء البلد في عام ٢٠٠٧، حيث أتلقت محاصيل كثيرة.

٥٦ - وأجرت الأمم المتحدة والشركاء ووزارة الصحة استعدادات واسعة النطاق لمعالجة مشكلة الكوليرا، شملت وضع نُهج طويلة الأجل تقوم على أهمية الصرف الصحي في المناطق الحضرية. ولم ترد تقارير بشأن التهاب السحايا. إلا أن الإبلاغ عن حالات الإسهال المائي الحاد تزايد، ويقوم أخصائيو الأوبئة التابعون لمنظمة الصحة العالمية حاليا بالتحقق من الحالات في ياي وطمبورة وواو.

٥٧ - وفي عام ٢٠٠٧، وصل ما يقدر عددهم بنحو ٣٢٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم، فبلغ عددهم الإجمالي ١,٨ مليون شخص. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، قُدمت المساعدة لحوالي ٤٥ ٠٠٠ مشرد داخليا في العودة إلى ديارهم في إطار الخطة المشتركة بين حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان والأمم المتحدة للعودة المنظمة المتفق عليها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وبلغ إجمالي اللاجئين الذين

أُعيدوا إلى ديارهم حوالي ٧٧ ٠٠٠ لاجئ. وعاد بالفعل أكثر من ٤٠ في المائة من مجموع ٤١٨ ٠٠٠ لاجئ في البلدان المجاورة إلى ديارهم بصورة طوعية.

٥٨ - واستأنفت قوافل العودة عملياتها في أوائل كانون الأول/ديسمبر، بهدف تحقيق ما بقي من أهداف محددة لعام ٢٠٠٧. إلا أن التأييد الوزاري لخطة العودة المشتركة لعام ٢٠٠٨ ما زال معلقا. وواصلت الأمم المتحدة رصد حالة العائدين في المناطق التي تشهد ارتفاع معدلات العودة وضعف القدرة على الاستيعاب. وقُدمت المساعدة في مجال إعادة الإدماج للعائدين والمجتمعات المحلية المستقبلية، إلا أن تحديات معينة ما زالت مطروحة، بما في ذلك في أبيي. وصيغت استراتيجية إدارية وطنية لإعادة الإدماج تضع تركيزا جديدا على أنشطة إعادة الإدماج في مرحلة مبكرة، ولا سيما في قطاعات الصحة والتعليم والمياه وسبل المعيشة. وسيؤدي تحسين رصد العائدين إلى توفير المعلومات لوضع استراتيجية أوسع نطاقا لإعادة الإدماج والتنمية لفريق الأمم المتحدة القطري وسيزود المشردين داخليا بمعلومات أفضل عن أوضاع العودة.

الإنعاش الاقتصادي والتعمير

٥٩ - بعد بداية اتسمت بالتباطؤ، يقوم الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين حاليا بدعم جهود التعمير والتنمية في السودان. وبحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، كانت الجهات المانحة قد تبرعت بمبلغ ٤٩٢,٣٠ مليون دولار (١٧٩ مليون دولار للصندوق الاستثماري للشمال و ٣١٣,٣٠ مليون دولار للصندوق الاستثماري للجنوب). ويبلغ إجمالي مدفوعات الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين للمشاريع ١٦٣,٨ مليون دولار، منها ٥٩,٨ مليون دولار للشمال و ١٠٤ ملايين دولار للجنوب.

٦٠ - وشرع في خطة عمل الأمم المتحدة والشركاء للسودان لعام ٢٠٠٨ في جنيف في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، مما يشكل تحولا كبيرا نحو الإنعاش في مرحلة مبكرة. والمبلغ الإجمالي المطلوب هو ٢,٢٩ بليون دولار، منه ١,٨ بليون دولار للمساعدة الإنسانية، و ٦٨٦ مليون دولار للإنعاش في مرحلة مبكرة، و ٤٢٥ مليون دولار للإنعاش والتنمية. وبالتالي تكون النسبة هي ٥٠ في المائة للمساعدة الإنسانية، و ٣٠ في المائة للإنعاش والتنمية في مرحلة مبكرة، و ٢٠ في المائة للأنشطة الإنمائية. وهذا يشكل تغييرا كبيرا مقارنة بعام ٢٠٠٧. وتبلغ الأموال المضمونة ٤٥٠ مليون دولار، وبالتالي يبلغ صافي المبلغ المطلوب ١,٨ بليون دولار.

٦١ - وواصل الصندوق المشترك للعمل الإنساني والصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ دعم الاحتياجات الإنسانية الطارئة في جميع أرجاء السودان، ولا سيما في

جنوب السودان ودارفور. والأمم المتحدة بصدد بلورة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية الذي يضع الخطوط العريضة لخطة أطول أجلا للإنعاش والتنمية في جميع أرجاء السودان وتكون متسقة مع الخطة الاستراتيجية للسنوات الخمس لحكومة السودان.

إجراءات مكافحة الألغام

٦٢ - واصلت أفرقة البعثة المعنية بمكافحة الألغام جهودها الرامية إلى فتح طرق رئيسية ذات أولوية وطرق ثانوية في جبال النوبة والدمازين وجوبا ورمبيك وواو وياي وملكال. وإلى يومنا هذا، فُتح أكثر من ٢١ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق؛ ونظف ١٥,٥ مليون كيلومتر مربع من المناطق الخطرة المشتبه فيها، ودمر حوالي ٣٠٠ ٥ لغم مضاد للأفراد، و ٤٠٠ ٢ لغم مضاد للدبابات، و ٦٣٧ ٠٠٠ قطعة من الذخائر غير المنفجرة، و ٣٦٠ ٠٠٠ قطعة ذخيرة لأسلحة صغيرة. وزاد بشكل كبير عدد الأشخاص الذين تلقوا تثقيفا في مجال أخطار الألغام على مدى السنوات الثلاث الأخيرة، ووفرت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة هذا التثقيف لأكثر من ١,٨ مليون شخص في المناطق المتضررة، وكذلك للمشردين داخليا في المخيمات والمخيمات الواقعة على الطرق. وقدمت البعثة أيضا إحاطات عن السلامة من الألغام الأرضية لحوالي ١٢ ٠٠٠ موظف من موظفي بعثة الأمم المتحدة في السودان ووكالات الأمم المتحدة وغيرهم من موظفي المساعدة الإنسانية.

٦٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر، أكمل ١٢٠ عاملا - ٦٠ من الجنوب و ٦٠ من الشمال - من عمال إزالة الألغام بالوحدات المشتركة المتكاملة لإزالة الألغام دورة تدريبية مدتها شهران في نيروبي. وقد مولت هذا التدريب حكومة المملكة المتحدة ويسرّه مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الألغام.

السلوك والانضباط

٦٤ - واصلت البعثة تقديم تدريب وحلقات عمل بهدف منع سوء السلوك من جانب أفراد البعثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى أكثر من ١ ٥٠٠ فرد من أفراد البعثة تدريبا تمهيدا عاما أو تدريبا لتجديد المعلومات بشأن مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك والاستغلال والاعتداء الجنسيين. وفي جنوب السودان، قُدم تدريب إضافي لحراس الأمن عقب الإبلاغ عن وقوع عدد كبير من حالات سوء السلوك من جانب تلك الفئة من الموظفين. وفي جوبا، عقدت البعثة حلقة دراسية تدريبية بشأن قواعد الأمم المتحدة وأنظمتها وسياساتها فيما يتصل بالجنس التجاري (تقديم المال والسلع والخدمات لقاء ممارسة الجنس)، حضرها أفراد البعثة وممثلو حكومة جنوب السودان والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

وأُبلغ إجمالاً عن ٢٦ حالة سوء سلوك، منها ٣ حالات من الفئة ١ و ٢٣ حالة من الفئة ٢. ويعزى تزايد عدد الحالات إلى آلية إبلاغ جديدة تُشجع على زيادة فعالية الإبلاغ وإدارة حالات سوء السلوك.

الشؤون الجنسانية

٦٥ - عملت البعثة مع حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان على تنفيذ الأنشطة الرامية إلى بناء القدرات فيما يتعلق بالعنف الجنساني والمشاركة السياسية للمرأة وإصلاح قطاع الأمن لفائدة مشاركين من الدوائر الحكومية والمجتمع المدني. ومنذ اعتماد حكومة السودان إعلاناً بشأن تدابير القضاء على العنف ضد المرأة، تواصل البعثة استكشاف السبل الكفيلة بجمع المعلومات وفهم الأنماط التي تشكلها حالات العنف المرتكب ضد المرأة، لا سيما في شمال دارفور. وفي منطقة الخرطوم، عقدت البعثة مجموعة من حلقات العمل بشأن زيادة المشاركة السياسية للمرأة، وفي جنوب السودان، تم تزويد الحكومة بخبرات تقنية لوضع سياسة جنسانية.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٦٦ - شارك ٨٥٤ ٤ من حفظة السلام في برامج للتوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونظمت البعثة عدة فعاليات بمناسبة اليوم العالمي للإيدز. وتنظم برامج التوعية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووكالات تابعة للأمم المتحدة والشرطة السودانية، بما في ذلك من خلال ١١ لجنة إقليمية. وينصب التركيز على بث الوعي على صعيد المجتمعات المحلية، مع بذل جهود هادفة على مستوى الشرطة المحلية، والوحدات المتكاملة المشتركة، ومخيمات المشردين داخلياً، والجماعات النسائية والشبابية، وطلاب الجامعات على مستوى القطاعات.

سابعاً - الجوانب المالية

٦٧ - قضت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٩/٦١، باعتماد مبلغ ٨٤٦,٣ مليون دولار، أي ما يعادل ٧٠,٥ مليون دولار شهرياً، للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، فستنحصر تكلفة الإنفاق عليها حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٦٨ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٥٩٣,٤ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة

الدفع لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٩٦٤,٩ مليون دولار. وتم تسديد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات إلى الحكومات المساهمة بقوات عن الفترة المنتهية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، على التوالي.

ثامنا - ملاحظات

٦٩ - كان حل المواجهة بين الشريكين في اتفاق السلام الشامل تطوراً إيجابياً وباعثاً على التفاؤل. وأشيد في هذا الصدد بالرئيس البشير والنائب الأول للرئيس كير على تسوية خلافتهما عن طريق الحوار. وأحث الجانبين الآن على تنفيذ القرارات التي اتفقا عليها من نفس المنطلق، أي الشراكة، من أجل إبقاء الاتفاق على المسار الصحيح والحفاظ على سلامته. وعلى الرغم من عودة حكومة الوحدة الوطنية إلى السلطة، فإن صمودها سيكون رهنا بقدرتها على ضمان مواصلة تنفيذ الاتفاق. ذلك أن التنفيذ التام للاتفاق هو في مصلحة الطرفين وذو أهمية حيوية في إحلال سلام واستقرار دائمين في السودان والمنطقة ككل.

٧٠ - وما زالت هناك تحديات كبرى يتعين التصدي لها في الأسابيع والشهور القادمة. فعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في إعادة نشر القوات، فإن الطرفين لم يكملا العملية خلال المواعيد النهائية المحددة. وبالنظر إلى عدم ترسيم الحدود حتى الآن، يواصل كل طرف الاعتراض على وجود الطرف الثاني في مناطق معينة. لذلك من المهم للغاية إكمال عملية إعادة نشر القوات في مناطق ليست محل نزاع ومتفق عليها من جانب الطرفين.

٧١ - وبالمثل، فلإني أحث الطرفين على المضي قدماً في تشكيل الوحدات المشتركة المتكاملة. فهذه الوحدات جزء هام من قطاع الأمن في السودان، لأنها مكلفة بملاء الفراغ الأمني الناجم عن فك الاشتباك وإعادة نشر القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، وستكون نواة جيش وطني جديد إذا ما صوت جنوب السودان لصالح الوحدة في عام ٢٠١١. وأهيب بالمجتمع الدولي أن يتيح الموارد اللازمة لتحويل تلك الوحدات إلى قوات مدربة جيداً ومندمجة ضمن العناصر النظامية.

٧٢ - وما زالت مسألة أبيي من أكبر التحديات الحاسمة التي تواجه الطرفين. فمنذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل، تخلو المنطقة من أي هياكل للسلطة الإدارية، والسكان المحليون محرومون من الخدمات الأساسية. ويساورني بالغ القلق إزاء الاشتباكات التي وقعت مؤخراً بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقبائل المحلية في المنطقة، مخلفة خسائر كبيرة في الأرواح ومهددة عملية السلام الهشة على الأرض. ولا بد من تسوية مسألة أبيي باتباع نهج مزدوج، تراعى فيه ضرورة تحقيق استقرار الوضع في الميدان واستعادة العلاقات السلمية بين المجتمعات

المحلية التقليدية، ويتعين فيه أيضا على القيادة الوطنية للشريكين في الاتفاق تسوية النزاع عن طريق الحوار السياسي.

٧٣ - وينبغي إعطاء الأولوية أيضا لتسوية مسألة ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب. ذلك أن تأخير هذه العملية بشكل مستمر يؤثر سلبا على المعايير الهامة الأخرى المنصوص عليها في الاتفاق، بما في ذلك تعداد السكان والانتخابات والترتيبات المتعلقة بتقاسم السلطة والثروات. لذلك أحث الطرفين على الشروع في عملية الترسيم بأسرع وقت ممكن. وليس من شأن التبكير بترسيم المناطق غير المتنازع عليها أن يعجلّ بالبداية في عملية الترسيم فحسب، بل أن يطمئن أيضا المجتمعات المحلية ويبدد المخاوف من أن تشكل الحدود بين الشمال والجنوب حاجزا أمام أساليب عيشها التقليدية وتنقلاتها.

٧٤ - وتشكل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جزءا لا يتجزأ من اتفاق السلام الشامل. لكن تقدما ضئيلا أُحرز حتى الآن في هذه العملية نظرا لتضايف عدة عوامل. لذلك أشجع الطرفين على المشاركة على أرفع المستويات في العملية الاستشارية التي اقترحها ممثلي الخاص من أجل وضع ميزانية وجدول زمنية واقعية، فضلا عن تحديد دور للبعثة. كما أدعو الجهات المانحة إلى أن تكون على استعداد لإتاحة الموارد اللازمة لبرنامج إعادة الإدماج بمجرد إعداده.

٧٥ - ويتعين على الطرفين أيضا المضي قدما في عملية تعداد السكان، التي بدونها سيكون من الصعب مواصلة التحضير للانتخابات، المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٩ حسب ما ينص عليه الدستور. وسيكون الفريق الانتخابي الأساسي التابع للبعثة جاهزا بحلول آذار/مارس ٢٠٠٨ لدعم عملية الانتخابات الديمقراطية، التي هي من أهم معالم اتفاق السلام الشامل. غير أن البرلمان لم يصدر بعد قانون الانتخابات الذي ستُنشأ مفوضية الانتخابات بموجبه، وهي الهيئة الرئيسية التي يمكن أن تنسق معها المساعدة الدولية المقدمة لإجراء الانتخابات. ومن التطورات الإيجابية التزام الحكومة بإصدار القانون خلال دورة استثنائية يعقدها البرلمان قبل الدورة العادية المقبلة في نيسان/أبريل. وأحث حكومة الوحدة الوطنية على الوفاء بهذا الالتزام، وإعطاء الأولوية لإنشاء مفوضية مستقلة للانتخابات.

٧٦ - وطلب إلى مجلس الأمن في قراره ١٧٨٤ (٢٠٠٧) إعداد تقييم لما إذا كانت هناك ضرورة لإدخال أية تغييرات على ولاية البعثة بغية تعزيز قدرتها على مساعدة الطرفين في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ويجري العمل على قدم وساق لوضع توصيات بهذا الشأن أعتمد تقديمها إلى المجلس في تقرير عن شهر نيسان/أبريل. وتعد البعثة حاليا تقييمها استراتيجيا

واستعراضا هيكليا شاملين لولايتها وشكلها، وستختتم العملية بإيفاد بعثة تقييم تقني من مقر الأمم المتحدة في شباط/فبراير.

٧٧ - ويتبين من التقييم الاستراتيجي للبعثة حتى الآن أنه من الضروري استعراض قوام العنصر العسكري للبعثة؛ وإيضاح ولايتها فيما يخص ترسيم الحدود والتعداد والانتخابات، واستعراض حجم الموارد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات؛ وزيادة تكامل الأنشطة في مجالات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، وتحديد مصادر يعول عليها لتمويل برامج هذه الأنشطة؛ والنظر في إمكانية إنشاء ولاية جديدة في مجال إصلاح قطاع الأمن. ويتبين من التقييم أيضا أن من الضروري استعراض المسائل المتصلة بعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعودة استنادا إلى تقديرات واقعية بشأن تلك العمليات. وأخيرا، أوصى التقييم باستعراض مهام البعثة المتصلة بتنسيق المساعدات الإنسانية، لضمان الانتقال السلس إلى مرحلة الانتعاش والتنمية. واستنادا إلى التقييمات التي أجريت حتى الآن، فإن البعثة قد بدأت فعلا تنفيذ بعض التعديلات الداخلية. وستخرج بعثة التقييم التقني المقبلة بتوصيات محددة بشأن المجالات التي قد تتطلب تغييرا في طبيعة الولاية.

٧٨ - لقد سبق لي أن أبديت في ملاحظاتي المقدمة إلى المجلس أن السلام في السودان كل لا يتجزأ. لذلك سنعمل على التنسيق الوثيق بين البعثة والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وعمل المبعوثين الخاصين، ضمانا لتكامل أنشطة أسرة الأمم المتحدة واندماجها في جهودنا من أجل دعم السلام في السودان. وإذا كان توصل الشريكين في اتفاق السلام الشامل إلى تسوية خلافاتهما يشكل أحد التطورات الإيجابية، فمن المهم ألا يغيب عن البال أنه لا بد من الاستمرار في إحراز التقدم من أجل إبقاء العملية على المسار الصحيح. ذلك أنه سيكون لفشل الاتفاق عواقب وخيمة على البلد برمته، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع في دارفور.

٧٩ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، ولجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في السودان وكذلك للدول الأعضاء، بما فيها البلدان المساهمة بقوات والجهات المانحة، على ما يبذلونه من جهود دؤوبة دعما لتنفيذ اتفاق السلام الشامل.

المرفق

العنصر العسكري وعنصر الشرطة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

البلد	العنصر العسكري							
	المراقبون		ضباط الأركان		القوات		المجموع الفرعي للقوات العسكرية	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
الاتحاد الروسي	١٢		٣		١١٩		١٣٤	٧
الأرجنتين								١١
الأردن	١٢		٧		١٩			٢٤
أستراليا	٦		٨	١	١٤		١	٨
إكوادور	٢٠				٢٠			
ألمانيا	٣٦		٥		٤١			٥
إندونيسيا	٤				٤			٦
أوروغواي								١
أوغندا	٩	٢			٩	٢	١٠	٣
أوكرانيا	٦				٦			١١
إيطاليا								
باراغواي	٦				٦			
باكستان	٢٠		٢١		١٥٦٨	٧	١٥٦٨	٧
البرازيل	٨				٨			٣
بلجيكا	٥				٥			
بنغلاديش	١٨		٢٦		١٥١٣	٤	١٥٥٧	٤
بنن	٧				٧			
بوتسوانا	٥				٥			
بور كينا فاسو	٥				٥			
البوسنة والهرسك								٢
بولندا								
بوليفيا	١٦				١٦			
بيرو	١١				١١			
تايلند	١٢				١٢			
تركيا			٣		٣		١٩	١٩
جامايكا							٣	٣
جمهورية تنزانيا المتحدة								

البلد	العنصر العسكري							
	المراقبون				ضباط الأركان		القوات	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
الشرطة المدنية	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
جمهورية كوريا	٧		١	٢			٨	
جمهورية مولدوفا	٢						٢	
جنوب أفريقيا								
الدانمرك	١٠		٤				١٤	٢
رواندا	١٥		٢		٢٥١	٣	٢٦٨	٣
رومانيا	٧						٧	
زامبيا	١٣	٢	٩		٣٢٩	١٥	٣٥١	١٧
زمبابوي	١١	٣					١١	٣
ساموا								
سري لانكا	٣						٣	
السلفادور								
السنغال								
السويد	٣		٢				٥	١٠
الصين	١٤		٩		٤٢٥	١٠	٤٤٨	١٠
غابون	٧						٧	
غامبيا								
غانا								
غواتيمالا	٨						٨	
غينيا	٩						٩	
فرنسا								
الفلبين								
فنلندا			١				١	٤٧
فيجي	٧						٧	٢
فيرغيزستان	٦						٦	٨
كرواتيا			٥				٥	١
كمبوديا	١٠		١		١٣٥		١٤٦	٣
كندا	١٩	٢	٦	٢			٢٥	٤
كينيا	٤	١	٢		٧٧٥	٤٥	٧٨٤	٤٦
مالي	١٠						١٠	١
ماليزيا	٥		٢				٧	١١
مصر	١٨		٢٠		٧٨١	١٥	٨١٩	١٥
ملاوي	٦						٦	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية			٢				٢	١

البلد	العنصر العسكري							
	المراقبون				ضباط الأركان			
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
منغوليا	٢		٢					
موزامبيق	٣		٣					
ناميبيا	٥	٢	٥					
النرويج	١٢	٣	١٦		٤	٢		
نيبال	٧		١٢		٥			
النيجر								
نيجيريا	١١	١	١١					
نيوزيلندا	٢		٣		١			
الهند	٢٠		٢٦٢٠	٥	٢٥٧٢		٢٨	
هولندا	١٢	٢	١٥	٢			٣	
الولايات المتحدة الأمريكية								
اليمن	١٥		١٥					
اليونان	٤		٥				١	
المجموع حسب نوع الجنس	٥٠٧	١٨	٩٠٩١	١٠٤	٨٤٠٣	٥	١٨١	٤٤
المجموع	٥٢٥		٩٢١٨		٨٥٠٧		١٨٦	٦٣٧

